جماعة الإخوان المسلمين في سورية
ثمانية عقود بين الدعوة والمقاومة والتجديد

دراسة تحليلية استراتيجية شاملة تمثل وجهة نظر الباحث

إعداد: م. محمد صادق الشيخ ديب أبريل 2026

الملخص التنفيذي

تُعد جماعة الإخوان المسلمين في سورية واحدة من أكثر الحركات الإسلامية نشاطًا في المشرق العربي، نظرًا لتعقيد سياقها التاريخي وطول تجربتها التاريخية، ولطبيعة التحولات العميقة التي مرت بها تحت ضغط القمع والتحولات الإقليمية.
تعتمد هذه الدراسة على مقاربة تحليلية مركّبة تستند إلى نظريات الحركات الاجتماعية، وتحليل التنظيمات الأيديولوجية، ومقاربات التحول السياسي في الأنظمة السلطوية، بهدف تقديم قراءة متوازنة لمسار الجماعة بين عامي 1945 و2026.

تُظهر الدراسة أن الجماعة انتقلت في عملها عبر ثلاث مراحل كبرى:
(1) مرحلة الاندماج الوطني والعمل المؤسسي (1945–1963).
(2) مرحلة الصدام الوجودي مع الدولة البعثية (الطائفية) (1963-1983).
(3) مرحلة المنفى وإعادة التشكل الفكري والسياسي (1983–2024).
وصولاً إلى مرحلة رابعة ناشئة بعد سقوط النظام عام 2024، تتسم بإعادة تعريف الدور في بيئة سياسية جديدة.
وتخلص الدراسة إلى أن الجماعة كانت في آنٍ واحد ضحية لواحدة من أشد حملات الاجتثاث السياسي في المنطقة، وفاعلاً سياسياً واجه تحديات حقيقية في إدارة التنوع وبناء الثقة المجتمعية.
ويُعدّ مستقبلها مرهوناً بقدرتها على التحول من تنظيم مغلق نسبياً إلى فاعل سياسي منفتح ضمن نظام تعددي ناشئ.

المقدمة

لا يمكن فهم مسار جماعة الإخوان المسلمين في سورية دون وضعه ضمن سياقين متداخلين:
سياق الدولة الوطنية الهشة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وسياق الأنظمة السلطوية التي أعادت تشكيل المجال السياسي بالقوة.
تعتمد هذه الدراسة على ثلاث مقاربات تحليلية رئيسية:

- **نظرية الحركات الاجتماعية** لفهم ديناميات التعبئة والاستمرارية
- **تحليل التنظيمات الأيديولوجية** لفهم العلاقة بين الفكر والممارسة
- **مقاربات التحول السياسي** لفهم سلوك الفاعلين تحت القمع

كما توظف مفهوم "التكيّف الاستراتيجي" لتفسير انتقال الجماعة بين أنماط العمل المختلفة: الدعوي، السياسي، والمسلح، عبر مراحل تاريخية متباينة.
وتهدف الدراسة إلى تقديم قراءة تتجاوز الثنائية التقليدية (التمجيد/الإدانة)، نحو تحليل يوازن بين الاعتراف بالتضحيات التاريخية للجماعة، وتفكيك خياراتها الاستراتيجية ونقدها.

أولاً: النشأة والتأسيس (1945 - 1963)

السياق التاريخي

- نشأت جماعة الإخوان المسلمين في سورية خلال فترة حساسة كانت فيها البلاد تحت الانتداب الفرنسي على سورية.
- كانت سورية في تلك المرحلة تستعد للاستقلال وبناء دولة حديثة، ما خلق بيئة مليئة بالحراك السياسي والفكري.

التأسيس والجذور الفكرية

- تأسست الجماعة رسميًا عام 1945 بقيادة مصطفى السباعي.
- تأثر السباعي بفكر حسن البنا، الذي تتلمذ على يده أثناء دراسته في الأزهر الشريف خلال ثلاثينيات القرن العشرين.
- هذا يوضح أن جذور الجماعة في سورية مرتبطة فكريًا بالحركة الإسلامية في مصر.

مراحل التشكّل

- لم تظهر الجماعة فجأة، بل جاءت نتيجة تعاون بين عدة جمعيات إسلامية كانت تنشط في مدن سورية مختلفة، مثل:
  - جمعية دار الأرقم في حلب
  - جمعية الإخوان المسلمين في حماه
  - جمعيات إسلامية في دمشق وحمص
- هذه الجمعيات كانت تعمل بشكل متفرق قبل أن تتوحد.

التوحيد الرسمي

- في مؤتمر مهم عُقد في حلب عام 1945.
  - تم توحيد كل هذه الجمعيات تحت اسم "الإخوان المسلمين".
  - تم انتخاب مصطفى السباعي كأول مراقب عام.
  - تقرر أن تكون دمشق مقر القيادة المركزية.

الخلاصة: نشأة الجماعة في سورية كانت نتيجة تفاعل بين ظروف سياسية (الاستقلال) وتأثيرات فكرية خارجية (مصر)، إضافة إلى جهود محلية لتوحيد جمعيات دينية متعددة ضمن إطار تنظيمي واحد.

العمل البرلماني والسياسي

- بدأت الجماعة المشاركة في الحياة البرلمانية في الانتخابات البرلمانية السورية 1946، حيث تم انتخاب عدد من قياداتها نوابًا.
- اعتُبر دخولها المبكر إلى السياسة خطوة ناضجة، لكنه لم يكن ذروة نضجها السياسي.
- خلال فترة الاستقلال، كانت مشاركتها أوضح وأكثر نضجًا، خاصة في دعم التعددية الديمقراطية.
- رفضت الانقلابات العسكرية التي بدأت مع انقلاب حسني الزعيم 1949، وفضّلت العمل السياسي المدني.
- دعمت قيام الوحدة المصرية السورية عام 1958، وعارضت بشدة انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961، مؤكدةً على تمسكها باستمرار هذا الكيان الوحدوي.
- شاركت بفعالية في الانفتاح السياسي الديموقراطي في فترة ما بعد الانفصال.

النشاط الاجتماعي

- أنشأت شبكة من المدارس الليلية في المدن السورية الكبرى، مما ساعد آلاف الأشخاص المحرومين من التعليم على متابعة دراستهم.
- بعض هؤلاء الطلاب تمكنوا من الوصول إلى مستويات تعليمية عالية مثل الدكتوراه.
- أسست أيضًا مستوصفات وجمعيات خيرية لخدمة المجتمع.
- أصدرت صحيفة المنار، مما ساهم في تعزيز حضورها الثقافي والإعلامي.

الخلاصة: الجماعة لم تقتصر على العمل السياسي فقط، بل جمعت بين النشاط السياسي والاجتماعي، وسعت إلى التأثير في المجتمع عبر التعليم والعمل الخيري والإعلام، مع تبنيها نهج العمل المدني ورفضها للحكم العسكري.

ثانياً: مرحلة البعث والصراع المتصاعد (1963 - 1983)

الانقلاب البعثي وبدء الاضطهاد المنهجي: شكّل انقلاب البعث في مارس 1963 نقطة تحول جذرية في مسيرة الجماعة؛ إذ حظرها الحزب الجديد فوراً، معتبراً إياها خصماً أيديولوجياً وسياسياً لمشروعه العلماني القومي. ومع استيلاء الضباط العلويين تدريجياً على مفاصل السلطة في منتصف الستينيات، بات الصراع يحمل بُعداً طائفياً متصاعداً، وإن كان جوهره السياسي يتمثل في معارضة الشمولية البعثية.

في عام 1964، اندلعت مظاهرات شعبية في حماة وحلب وحمص احتجاجاً على الحكم البعثي، شاركت فيها الجماعة بشكل علني. وفي عهد حافظ الأسد الذي استلم السلطة عام 1970 عبر انقلاب سماه (الحركة التصحيحية)، بلغت حدة الصراع ذروتها. فحين أعلن دستوراً عام 1973 لا يشترط أن يكون رئيس الدولة مسلماً، قاطعت الجماعة ودعت إلى الاحتجاج، مما أوجد أزمة وطنية كبرى.

الطليعة المقاتلة والانزلاق نحو العنف: تمثل ظاهرة "الطليعة المقاتلة" إحدى أكثر القضايا تعقيداً في تاريخ الجماعة. ولا يمكن تفسيرها بوصفها انحرافاً معزولاً بالكامل، كما لا يمكن اعتبارها امتداداً مباشراً لخط الجماعة الرسمي.

بل هي نتاج تفاعل مركب بين:

- بيئة قمعية مغلقة ألغت العمل السياسي السلمي
- خطاب تعبوي ديني وسياسي في سياق صراع حاد
- ضعف القنوات المؤسسية لضبط التوجهات المتشددة

وبناءً على ذلك، لا تتحمل الجماعة مسؤولية مباشرة في نشوء البيئة التي سمحت بظهور هذا النمط من العمل، والذي لم تتبنّاه تنظيمياً.

وتعد أحداث مدرسة المدفعية عام 1979 التي نفت الجماعة أي صلة بها نقطة مفصلية أسهمت في نقل الصراع إلى مستوى أكثر دموية، واستغلها نظام الأسد أبشع استغلال لتصعيد القمع.

ثالثاً: الصدام الوجودي وقانون التصفية (1979 - 1983)

قانون العار — المرسوم 49 لعام 1980

في السابع من يوليو 1980، أصدر حافظ الأسد المرسوم التشريعي رقم 49 الذي نصّ على إعدام كل منتسب لجماعة الإخوان المسلمين أو متعاطف معها. أُقرّ هذا القانون في جلسة مجلس الشعب في خمس ساعات فقط، وهو ما احتج عليه بعض الأعضاء علناً وجاء رداً فورياً على محاولة اغتيال فاشلة لحافظ الأسد في يونيو 1980.

قبل إقرار القانون بساعات، أُفيد بأن وحدات سرايا الدفاع بقيادة رفعت الأسد اقتحمت سجن تدمر وقتلت ما يزيد على ألف سجين معظمهم من الإسلاميين المحتجزين سابقاً. أدانت منظمات حقوق الإنسان الدولية هذا القانون مراراً، واعتبرته من أشد التشريعات قمعاً لأي جماعة سياسية في العالم المعاصر. ولم يُلغَ حتى الآن.

مجزرة حماة 1982 — الجريمة التي لا تتقادم

في الثاني من فبراير 1982، نفّذت قوات النظام، مدعومةً بسرايا الدفاع، حملة عسكرية واسعة النطاق ضد مدينة حماة استمرت سبعةً وعشرين يوماً، استخدمت خلالها الطائرات الحربية والمدفعية الثقيلة والدبابات بشكل مكثّف ضد مدينة مأهولة بنحو 250 ألف مدني.

ولم يكن ذلك ردّاً ظرفياً، بل جاء ضمن سياسة قمعية ممنهجة اتخذ فيها النظام من إعلان الجماعة (حماة مدينة محررة) ذريعةً لتبرير عملية تدمير واسعة النطاق.

تقدّر أعداد الضحايا، وفق مصادر متعددة، بما يتراوح بين عشرة آلاف وثمانية وثلاثين ألف قتيل، في واحدة من أعنف العمليات العسكرية ضد المدنيين في تاريخ سورية الحديث، والتي وُصفت لاحقاً بأنها ترقى إلى مستوى جريمة حرب.

وفي السياق ذاته، يُحمَّل النظام المسؤولية المباشرة عن مجزرة سجن تدمر 1980، التي شكّلت نموذجاً صارخاً لانتهاكات ممنهجة وواسعة النطاق بحق المعتقلين، وعكست طبيعة النهج القائم على التصفية الجماعية خارج أي إطار قانوني.
خلّفت هذه السياسات آثاراً نفسية واجتماعية عميقة على المجتمع السوري، حيث ساد صمت قسري طويل الأمد، وصفه مراقبون بـ "الصدمة الجماعية"، كما أدّت إلى تفكك البنى الاجتماعية وتشتيت المعارضين وكوادرهم في المنافي.

رابعاً: مرحلة المنفى وإعادة بناء التنظيم والتحولات الفكرية (1983 - 2011)

إعادة البناء من المنفى

بعد مجزرة حماة، انتقلت قيادة الجماعة إلى المنفى، مستقرةً في أغلب الأحيان في الأردن حتى أواخر الثمانينيات، وقسم منها في بغداد والبعض في بلدان أخرى، بعد تحسّن العلاقات الأردنية السورية عام 2000. وقد شكّل هذا النفي المطوّل تجربةً قسرية أفضت على مفارقة تاريخية، إلى نضج فكري وسياسي لا يمكن إنكاره: فالاحتكاك بمجتمعات أوروبية وخليجية متنوعة، والتفكير الهادئ بعيداً عن ضغوط المواجهة اليومية، أسهما في إنتاج مراجعات فكرية جوهرية.
صدر عام 2001 **"مشروع ميثاق الشرف الوطني"** الذي أعلنت فيه الجماعة صراحةً قبول التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحقوق الأقليات. وفي عام 2004 أصدرت **"المشروع السياسي"** الذي أكد على مفهوم الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية. هذه الوثائق لا يمكن قراءتها إلا في سياق مسيرة مراجعة حقيقية، وإن ظلّ التطبيق محلّ جدل وتساؤل.

العلاقة مع تركيا: الشراكة الاستراتيجية الأعمق

تُعدّ العلاقة مع تركيا أحد المسارات المهمة في تجربة الجماعة خلال المنفى، إذ تعود بداياتها إلى عام 1984 عبر اتصالات منظّمة، ثم تطوّرت تدريجياً لتأخذ طابعاً أكثر استقراراً مع مطلع الألفية الثالثة.
ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، شهدت هذه العلاقة دفعة جديدة، حيث اتّسعت قنوات التواصل، وساهمت في كسر العزلة السياسية التي كانت مفروضة على الجماعة، خاصة في ظل القيود الصارمة المرتبطة بـ قانون 49 السوري.
كما أتاحت هذه العلاقة حضوراً دبلوماسياً نسبياً في بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد، لا سيما قبل عام 2011، حيث كانت الجماعة من بين الجهات القليلة التي تمتلك صلة تواصل واضحة مع أنقرة.
وبعد عام 2011، برز الدور الإيجابي لتركيا بشكل أوضح في دعم الشعب السوري، سواء عبر استضافة ملايين اللاجئين أو دعم الجهود الإنسانية والسياسية، وهو ما انعكس أيضاً على طبيعة العلاقة مع قوى المعارضة. وفي هذا السياق، يمكن فهم تطوّر العلاقة بوصفه جزءاً

من تفاعل أوسع مع تحوّلات إقليمية معقّدة، دون أن ينفي ذلك أن لكل دولة اعتباراتها السياسية، كما هو الحال في مختلف العلاقات الدولية.

الخلاصة:

العلاقة مع تركيا قدّمت دعماً مهماً وأسهمت في تخفيف العزلة وفتح مجالات سياسية وإنسانية، ويمكن النظر إليها كشراكة إيجابية في جوهرها، ضمن سياق إقليمي متشابك تحكمه المصالح والتوازنات.

العلاقة مع دول الجوار الأخرى

الأردن: وفّر الأردن ملاذاً آمناً نسبياً للقيادة في الثمانينيات، وهو ما أتاح استمرار العمل التنظيمي. غير أن التقلبات في العلاقات الأردنية السورية جعلت هذه الحضانة غير مستقرة، واضطر المراقب العام للجماعة إلى مغادرة عمان وانتقاله إلى لندن عام 2000.

قطر: كانت قطر سنداً إعلامياً للتيارات الإسلامية المعتدلة، وتحولت إلى شريك فاعل بعد 2011، وإن كانت علاقتها بالجماعة السورية تعبر في جوهرها عن تقاطع مصالح براغماتي أكثر منه تحالفاً أيديولوجياً ثابتاً.

العراق في عهد الرئيس صدام حسين: شهد عهد الرئيس صدام حسين دعماً استثنائياً للجماعة، حيث مثّل العراق ساحة عمل محورية وفرت بيئة آمنة للتدريب، والإعداد العسكري، والتحصيل الأكاديمي لمنتسبيها في الجامعات العراقية. ومع اندلاع حرب احتلال العراق عام 2003، اضطرت الجماعة للخروج من بغداد، مما شكل ضربة قاسية أدت لخسارة أهم ركائز استقرارها ولوجستياتها في المنفى.

محاولات التفاوض مع النظام وإخفاقاتها

دأبت قيادة الجماعة على فكرة التفاوض مع النظام غير مرة. كانت مبادرتها عام 2009 تعليق نشاطها المعارض أملاً في فتح حوار مع نظام الأسد، تعبيراً عن رغبة صادقة في العودة إلى الوطن. بيد أن النظام لم يستجب حتى لفرص السلام هذه، مما أحرج قيادة الجماعة وكشف هشاشة الرهان على الطريق التفاوضي مع نظام لا يؤمن بالحوار.

كذلك تشير الذاكرة السورية إلى جولتي مفاوضات جرتا في الثمانينيات مع ضباط من النظام، لكنهما لم تُفضيا إلى شيء. وقد انضمت الجماعة إلى **"إعلان دمشق"** عام 2005 مع أطراف علمانية ويسارية، ثم شارك في **"جبهة الخلاص الوطني"** عام 2006 إلى جانب عبد الحليم خدام، وهو ما اعتُبر في أوساط المعارضة إخلالاً بالمصداقية وتحالفاً انتهازياً مع رجل كان جزءاً من منظومة القمع ذاتها.

خامساً: مواقف الجماعة من القوى الدولية الداعمة للنظام

إيران: من الحذر إلى الرفض القاطع

يُشكّل الموقف من إيران نقطة فارقة في الخطاب الرسمي للجماعة السورية. فرغم أن تنظيم الإخوان الدولي، وخاصةً فروعه في مصر وأوروبا، حافظ على خطوط تواصل مع طهران، ورأى فيها حليفاً استراتيجياً محتملاً في مواجهة **"الاستكبار الغربي"**، فإن الجناح السوري آثر مسافةً انتقادية حذرة منذ مطلع الثمانينيات، وذلك بحكم تجربة الجماعة المباشرة مع الدعم الإيراني للنظام الأسدي.

مع اندلاع الثورة السورية عام 2011 ودخول إيران عسكرياً إلى جانب الأسد، تحوّل الموقف إلى رفض قاطع معلن. أرسلت إيران جنود الحرس الثوري منذ عام 2013، وجنّدت ميليشيات شيعية من لبنان والعراق وأفغانستان وباكستان، وشاركت في عمليات قتل جماعية وتهجير طائفي موثّق. وقد اعتبرت الجماعة هذا التدخل مشروعاً توسعياً يستخدم الدين غطاءً لأجندة سياسية إقليمية.

صدرت عن الجماعة بيانات رسمية متعددة تميّز صراحةً بين الشعب الإيراني الذي لا ضغائن تجاهه، وبين النظام الإيراني الذي تحتجّ الجماعة على تدخله العسكري المباشر. وجاء في أحد بياناتها الرسمية أنهم "يدينون بأشد العبارات الاعتداءات التي قامت بها إيران" ضد دول المنطقة. وهو موقف يرفض الطائفية أساساً سياسياً ويتبنى المعيار السيادي الوطني.

روسيا:

ثبتت الجماعة موقفاً حازماً في إدانة التدخل الروسي في سورية، معتبرةً إياه شراكةً مباشرة في الجرائم المرتكبة ضد الشعب السوري. وقد ركزت في خطابها السياسي على فضح استهداف الطيران الروسي المتعمد للمدنيين وتدمير البنية التحتية والمراكز العمرانية، مؤكدةً أن هذا التدخل تجاوز الدعم السياسي إلى العدوان العسكري المباشر.

الولايات المتحدة:

لم تُقِم الجماعة علاقة مباشرة مع الولايات المتحدة، بل تعاملت مع سياساتها تجاه الملف السوري بنظرة نقدية، معتبرةً أن محدودية التدخّل الفاعل أسهمت في إطالة أمد الأزمة، بما فُهم على أنه تفضيل للاستقرار على حساب تطلعات السوريين.

وفي الوقت نفسه، رأت الجماعة في بعض خطوات واشنطن—مثل دعم المجلس الوطني السوري وبعض أطياف المعارضة—إشارات إيجابية نسبياً، لكنها انتقدت ما اعتبرته تباينات في السياسة الأمريكية، خاصةً في ما يتعلّق بدعم قوات سورية الديمقراطية مقابل محدودية الدعم المقدَّم إلى الجيش السوري الحر.

وبناءً على ذلك، لم تنظر الجماعة إلى نفسها كحليف استراتيجي لواشنطن، بل وصفت العلاقة بأنها ذات طابع ظرفي ومحدود، مرتبطة بسياق سياسي معيّن أكثر من كونها شراكة طويلة الأمد.

الكيان الصهيوني: الموقف الثابت

تتبنى الجماعة موقفاً ثابتاً من دولة إسرائيل يقوم على رفض شرعية قيام الكيان الصهيوني وتأييد الحق الفلسطيني في تقرير المصير. وهو موقف لم يتبدل عبر العقود، وإن أخذ أشكالاً خطابية متفاوتة الحدة. وقد دافع مؤسس الجماعة السباعي عن فلسطين "بالنفوس والأرواح والأموال" حسب توصيفه الخاص.

والجدير بالملاحظة في هذا السياق أن الإخوان السوريين نظروا باعتراض إلى الموقف الإيراني الذي رفع شعار "المقاومة" وشعار "القدس" غطاءً لتدخله في سورية لصالح نظام يقتل الفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين السورية أنفسهم. ويرصدون هذا التناقض الصارخ باستمرار في أدبياتهم الرسمية.

سادساً: الدول الداعمة للثورة وتحولات التحالفات

تركيا: من الاحتضان إلى التعقيد

مع انطلاق الثورة السورية عام 2011، تحوّلت تركيا من داعم سياسي في مرحلة المنفى إلى شريك فعّال قدّم ملاذاً آمناً، وسهّل الدعم اللوجستي، ووفّر قنوات للتمثيل السياسي. وقد فتحت أنقرة أراضيها لمختلف أطياف المعارضة السورية، المدنية والعسكرية، واستضافت عدداً من هيئاتها، بما في ذلك جهات مرتبطة بالجماعة، في إطار دعمها الأوسع للشعب السوري.

ومع مرور الوقت، اتّخذت العلاقة طابعاً أكثر تعقيداً بحكم تشابك الملف السوري مع قضايا إقليمية ودولية متعددة. ورغم ذلك، ظلّ الدور التركي يُنظر إليه بوصفه عنصراً أساسياً في دعم الاستقرار النسبي لمناطق واسعة، واستضافة ملايين اللاجئين، والمساهمة في إبقاء قنوات العمل السياسي والإنساني مفتوحة.

وفي هذا السياق، يمكن فهم تعامل أنقرة مع مختلف مكوّنات المعارضة—بما فيها الجماعة—ضمن مقاربة شاملة تراعي توازنات إقليمية معقّدة، دون أن يلغي ذلك ما قدّمته من دعم ملموس في مراحل حاسمة.

الخلاصة: العلاقة مع تركيا مرّت بتحوّلات طبيعية نتيجة تعقيدات المشهد، لكنها بقيت في جوهرها علاقة دعم واحتضان، ضمن إطار سياسي أوسع تحكمه اعتبارات إقليمية متشابكة.

قطر والسعودية:

خلال سنوات الثورة، قدمت قطر دعماً إعلامياً محورياً عبر "قناة الجزيرة" التي وفّرت للمعارضة السورية منبراً دولياً واسعاً، وعكست العلاقة مع الدوحة تقاطعاً في الرؤى السياسية تجاه قضايا المنطقة. أما الموقف السعودي، فقد اتسم بالدعم العام للثورة السورية مع وجود تحفظات أيديولوجية تجاه الحركات الإسلامية، مما أدى إلى نوع من التباين في وجهات النظر ومنافسة غير مباشرة على النفوذ داخل هياكل مؤسسات المعارضة السورية.

سابعاً: الثورة السورية 2011 - 2024 — الفرصة والتحديات

فجر الثورة: الحضور خلف الكواليس

لم تكن الجماعة غائبة عن مشهد الثورة السورية في أيامها الأولى، لكن حضورها اتّسم بالتحوط والعمل خلف الستار تجنّباً لتسليح النظام ذريعةً ضد الاحتجاجات الشعبية التلقائية. فوراء الكواليس أطلقت العنان لمتعاطفيها ومواليها للانخراط في الحركة الثورية، وأسهم ناشطون مرتبطون بها في إنشاء شبكات إعلامية مؤثرة، كانت صفحة "الثورة السورية 2011" أبرزها، والتي تولّت اختيار شعارات مظاهرات الجمعة.

لم يصدر البيان الرسمي الأول للجماعة دعماً صريحاً للثورة إلا في أواخر أبريل 2011، متأخراً أسابيع عن انطلاق الشرارة.

وقد نسب المحللون تأخر الجماعة النسبي في تصدّر المشهد الثوري إلى تأخر انعقاد "مجلس الشورى" لترتيب الصفوف واتخاذ قرار مؤسسي موحد، إضافة إلى رغبتها في تجنب الظهور المبكر للقيادة في الواجهة؛ وذلك لحماية الحراك الشعبي من محاولات التشويه أو الوصم بتبعية حزبية معينة في بداياته.

دور الجماعة في هياكل المعارضة:

بعد الانتفاضة، انخرطت الجماعة بفاعلية في بناء هياكل المعارضة الرسمية. كانت عضواً مؤسساً في المجلس الوطني السوري الذي أُعلن في إسطنبول أكتوبر 2011، ثم في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عام 2012.

وقد استثمرت تنظيمها المتميز مقارنةً بسائر قوى المعارضة في تعزيز حضورها، وباتت تُوصف بـ "القوة المهيمنة" في معارضة المنفى منذ ربيع 2012.

الدور الإغاثي والميداني

في المقابل، استحق العمل الإغاثي الإخواني تقديراً موضوعياً؛ إذ أنشأت الجماعة شبكة مؤسسات إغاثية ضخمة في الداخل وفي دول الجوار، وكانت من أكثر التيارات فاعلية في توصيل الدعم الإنساني للمحاصرين. كما سعت إلى دعم بعض فصائل الجيش السوري الحر المعتدلة.

الموقف من الحركات المتطرفة

تنظيم داعش: رفضت الجماعة تنظيم داعش رفضاً قاطعاً، معتبرةً إياه ظاهرة خوارجية تُشوّه الإسلام وتُعادي مشروع الدولة الوطنية. وحين تحوّل داعش إلى جبهة مسلحة ضد الثوار أنفسهم (2013-2014)، دعمت الجماعة عمليات التصدي له. الفارق الجوهري بين الجماعة وداعش واضح مبدئياً: الجماعة تعمل بأدوات السياسة والإقناع، وداعش يفرض ما يسميه الحق بالقوة والإكراه والدم.

جبهة النصرة وهيئة تحرير الشام: الموقف من النصرة ثم هيئة تحرير الشام كان أكثر تعقيداً وغموضاً؛ إذ لا يوجد تنسيق تنظيمي رسمي بين الجماعة والهيئة، لكن ثمة تقاطعات ميدانية وشخصية في بعض مناطق شمال سورية. وقد آثرت الجماعة التمييز بين رفض الماضي للهيئة وقبول تحولاتها السياسية المعلنة نحو الدولة الوطنية والتعددية.

إيران وحزب الله والميليشيات الشيعية: اعتبرت الجماعة الميليشيات الشيعية الإيرانية وحزب الله قوةً احتلالية تعمل بتفويض أجنبي لإبادة الشعب السوري. وأكدت في بياناتها المتعددة أن موقفها ليس طائفياً بل سيادياً: ترفض أي تدخل أجنبي مسلح في الشأن السوري، سواء كان إيرانياً أو روسياً أو غيرهما.

ثامناً: سورية ما بعد التحرير — الراهن والمستقبل

سقوط الأسد ولحظة الحقيقة: في الثامن من ديسمبر 2024، سقط نظام الأسد بعد 54 عاماً من الاستبداد الطويل، بفعل عملية "ردع العدوان" التي قادتها هيئة تحرير الشام وشاركت فيها فصائل معارضة متعددة. وكان ذلك لحظةً تاريخية انتظرتها الجماعة عقوداً، دفعت ثمنها بآلاف الشهداء والمعتقلين والمنفيين.

بيد أن الفرح الذي أعقب السقوط اصطدم بواقع جديد مغاير للتوقعات: فالقوة التي حررت سورية لم تكن الجماعة، بل هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، الرجل الذي جاء من خلفية سلفية جهادية وانتقل إلى قيادة سياسية تنموية. وتعيّن على الجماعة أن تواجه سؤالاً وجودياً: ما موقعها في سورية الجديدة؟

الموقف من حكومة الرئيس السوري أحمد الشرع: أبدت الجماعة دعماً صريحاً للرئيس أحمد الشرع وحكومته من خلال إصدار عدة بيانات تأييد، مؤكدةً على إيجابية العلاقة وعدم وجود أي توتر في قنوات التواصل. وتتعامل الجماعة بمرونة وتفهم واقعي حيال عدم افتتاح مكاتبها الرسمية داخل سورية في الوقت الراهن، مراعاةً للحسابات الدقيقة والظروف المحلية والإقليمية والدولية المعقدة.

وعلى صعيد المواقف الرسمية، تؤكد الجماعة أنه لم يصدر عن حكومة الرئيس الشرع أي موقف سلبي تجاهها، معتبرةً أن بعض الأطروحات الإعلامية التي طالبت الجماعة بحل نفسها، كمقال المستشار أحمد زيدان لا تعدو كونها آراءً شخصية لا تمثل التوجه الرسمي للحكومة، وقد قوبلت تلك الطروحات بالرفض مع التأكيد على استقلالية الجماعة وقرارها.

أما فيما يخص رؤية الجماعة لمستقبل الدولة، فقد جسدتها بوضوح في وثائقها المرجعية التاريخية مثل "سورية المستقبل" و"ميثاق الشرف الوطني"، وهي وثائق ثابتة تعكس التزام الجماعة بالهوية الوطنية والعمل المؤسسي المشترك دون الحاجة لتكرارها في كل مرحلة.

تاسعاً: الحلول العملية واستراتيجيات التموضع الجديد

للانتقال من مرحلة "**الصمود تحت القمع**" إلى مرحلة "**الفاعلية في البناء**"، يُقترح على الجماعة تبني المسارات التالية:

1. المسار التنظيمي (الفصل بين الدعوي والسياسي)

- **الحل :**التحول إلى حزب سياسي مدني بمرجعية إسلامية، له قيادة مستقلة تماماً عن التنظيم الدعوي.
- **الهدف :**تقليل الحساسية المجتمعية والدولية تجاه "**التنظيم السرّي**"، والعمل تحت سقف قانون الأحزاب السوري الجديد كفصيل وطني لا كفرع لتنظيم عابر للحدود.

2. المسار الوطني (بناء الثقة مع الأقليات والمكون الكردي)

- **الحل :**صياغة "**وثيقة ضمانات**" تتجاوز الخطاب النظري، تتضمن الالتزام بمدنية الدولة وحقوق المواطنة الكاملة، وتعيين كفاءات غير إسلامية في الهيئات الاستشارية التابعة للجماعة.
- **الهدف :**كسر حاجز الخوف لدى الأقليات وتقديم الجماعة كشريك وطني "جامع" وليس "إقصائياً."

3. المسار السياسي (العلاقة مع الحكومة الانتقالية)

• **الحل:** انتهاج سياسة "المعارضة البناءة" تجاه حكومة أحمد الشرع، بحيث يتم دعم خطواتها في تحقيق الاستقرار والأمن، مقابل المطالبة بتوسيع المجال العام ومنح التراخيص القانونية للعمل السياسي.

• **الهدف:** تجنب الصدام الصفري مع القوى الممسكة بالأرض، خصوصًا التيارات الإسلامية الفاعلة، والعمل على بناء علاقة توازن تتيح المشاركة التدريجية.

• **النتيجة المرجوة:** ضمان انخراط الجماعة في مؤسسات الدولة والمساهمة في عملية البناء، مع الحفاظ على حضورها السياسي دون الدخول في مواجهات تعيق هذا المسار.

4. المسار التنموي (من الأيديولوجيا إلى التكنوقراط)

- **الحل :**تحويل الشبكة الإغاثية الضخمة التي تمتلكها الجماعة إلى "**مؤسسات تنموية**" تساهم في إعادة الإعمار، وتقديم مشاريع اقتصادية وتعليمية عملية تلامس حياة المواطن اليومية.
- **الهدف :**اكتساب "**شرعية الإنجاز**" في الداخل السوري لتعويض غياب "**الشرعية الميدانية العسكرية.**"

5. معضلة الجيل والميدان: تحدي الشرعية المحلية

تواجه الجماعة في عام 2026 تحدياً يتجاوز الهيكل التنظيمي؛ وهو "**فجوة الثقة الجيلية**". فالشاب السوري الذي تشكّل وعيه السياسي في سياق الثورة وعايش تعقيدات إدارة الأرض، ينظر بريبة إلى الأطر القادمة من المنفى، مهما بلغت مراجعاتها الفكرية.
إن المنافسة مع التيارات الإسلامية المحلية (سواء كانت سلطة الحكم أو الحركات المستقلة) ليست منافسة أيديولوجية فحسب، بل هي منافسة على "**الشرعية الميدانية**".

ولكي لا تتحول الجماعة إلى "**نخبة سياسية معزولة**"، يتوجب عليها التخلي عن منطق "**الاستقطاب التنظيمي التقليدي**" لصالح "**الاندماج الوظيفي**". وهذا يقتضي فتح أبواب القرار للقيادات الميدانية الشابة، وتقديم الجماعة كمنصة تمكين للخبرات المحلية لا كمركز قيادة يملي التوجيهات من الخارج، مع التحول من خطاب "**الوصاية التاريخية**" إلى خطاب "**الشراكة النضالية**" التي تعترف بفضل من صمد في الداخل.

عاشراً: تقييم استراتيجي شامل عبر المراحل

بالمقارنة مع تجارب أخرى للإخوان المسلمين:

- في مصر: واجهت الجماعة انتقالاً من المعارضة إلى الحكم ثم إلى الإقصاء
- في تونس: تحولت إلى نموذج أقرب للأحزاب المدنية (حركة النهضة)
- في الأردن: حافظت على وجود قانوني نسبي ضمن قيود الدولة

تبدو الحالة السورية الأكثر تأثراً بعامل "**القمع الوجودي**"، ما يفسر طابعها التنظيمي المغلق نسبياً، ومسارها المختلف عن بقية الفروع.

على صعيد الإنجاز، شيّدت الجماعة السورية بنيةً مجتمعية وتعليمية في مراحلها الأولى لا يمكن إنكارها. وقدّمت نموذجاً إسلامياً ديمقراطياً في العهود البرلمانية سبق به معظم حركات الإسلام السياسي في المنطقة. كما تحمّلت ثقل المعارضة للاستبداد حين كانت سائر القوى إما صامتة أو متواطئة أو مقموعة.
فكرياً، أنجزت الجماعة مراجعات تدريجية أفضت إلى تبنّي التعددية وقبول الدولة المدنية، بعيداً عن نماذج الدولة الدينية الشمولية. وقد جاء ذلك نتيجة تجربة حية لا مجرد تكيّف تكتيكي.

على صعيد المآخذ، يُجمع معظم الباحثين المتخصصين على جملة من النقاط النقدية: غياب مبكر عن إدارة التنوع بشكل مريح داخل المجتمع السوري، وضعف في استيعاب أن أي مشروع حكم مستدام يستلزم شراكة الأقليات لا مجرد طمأنتها. كما أن السرية التنظيمية المفرطة حرمتها من الشفافية التي تبني الثقة العامة.
أما التحالف مع خدام في جبهة الخلاص، فقد كشف عن نزعة انتهازية تناقض الخطاب الأخلاقي للجماعة. وعلى صعيد الثورة، لاحظ كثير من المحللين أن الجماعة سعت إلى

توظيف المعارضة المنظّمة سياسياً لا إلى تمكين الثورة الشعبية، مما جعلها تبدو في مواقف كثيرة بعيدة عن الشارع الثائر.

المشهد الراهن 2026: تعيش الجماعة اليوم لحظة فارقة وجودياً. فبعد سقوط حكم آل الأسد، الذي كان هدفها الوجودي الأول منذ 1970، وجدت نفسها خارج مركز القرار في الدولة السورية الجديدة. مطالبها الآنية تتمحور حول: إلغاء قانون 49 رسمياً وإعادة الاعتبار للضحايا، والسماح لها بالنشاط القانوني المرخّص، والمشاركة في الحوار الوطني الشامل.
على مدى الأشهر الأخيرة، شنّت بعض عناصر الجماعة حملةً إعلامية وسياسية انتقادية غير مباشرة لحكومة الشرع، مؤكدةً أن الإقصاء يُكرّر نمط الاستبداد بقناع جديد. وفي المقابل، يرى المدافعون عن الشرع أن المرحلة الانتقالية تستدعي تركيزاً في السلطة، وأن فتح باب التعددية الكاملة قد يُعيق الاستقرار.

ملحق إضافي: رؤية الجماعة للمسألة الكردية (آفاق 2026)

مدخل تحليلي: تمثل القضية الكردية في سورية "**الاختبار الحقيقي**" لمفهوم الدولة الوطنية الذي بشرت به الجماعة في مراجعاتها. وفي عام 2026، لم يعد التعامل مع هذا الملف ترفاً سياسياً، بل ضرورة لاستقرار سورية الجديدة وتحديد شكل العلاقة الاستراتيجية مع الجار التركي.

1. **الموقف من الحقوق الثقافية والسياسية:** تتبنى الجماعة في خطابها الراهن رؤية تقوم على "**المواطنة المتساوية**"، معترفة بالحقوق الثقافية واللغوية للكرد كجزء أصيل من النسيج السوري. إلا أن التحدي يكمن في الانتقال من "**الاعتراف الثقافي**" إلى "الاستحقاق السياسي"؛ حيث تؤيد الجماعة نظام "**اللامركزية الإدارية**" الواسعة، بينما تظل متوجسة من أي صيغ تقترب من "**الفيدرالية السياسية**" التي تراها مقدمة للتقسيم.

2. **معضلة العلاقة مع تركيا وقسد**: تواجه الجماعة في عام 2026 تحدّي تحقيق توازن دقيق في علاقاتها الإقليمية والداخلية؛ فهي تحافظ على شراكة استراتيجية مع تركيا، القائمة على موقف مشترك رافض لأي مشاريع تقسيم في سورية، انطلاقًا من اعتبار ذلك تهديدًا للأمن والاستقرار.
وفي الوقت ذاته، تعمل الجماعة على ترسيخ صورتها كحركة وطنية سورية جامعة، تمثل مختلف المكونات، بما في ذلك الكرد، ضمن إطار وحدة الدولة ورفض النزعات الانفصالية.
الموقف من "قسد": تفرق الجماعة بوضوح بين المكون الكردي السوري وبين الهياكل العسكرية (مثل قسد/بي يي دي) التي تتهمها الجماعة بالارتباط بأجندات غير وطنية، مما يجعلها تتناغم مع الموقف التركي في ضرورة تفكيك هذه الهياكل واستبدالها بقوى محلية منتخبة.

3. **القضية الكردية كبوابة للثقة المجتمعية**: يرى المحللون أن قدرة الجماعة على بناء **"تحالفات عابرة للهويات"** مع النخب الكردية المستقلة (غير المرتبطة بحزب العمال الكردستاني) ستكون المعيار لمدى تحولها إلى **"حزب وطني شامل"**. إن تقديم تطمينات حقيقية للكرد السوريين حول دور الدين في الدولة، وضمان عدم تكرار سياسات الإقصاء القومي، هو ما سيحدد وزن الجماعة في المناطق المختلطة (الحسكة، الرقة، وحلب).

توصية ختامية للملحق: إن صياغة **"عقد اجتماعي"** جديد يتجاوز المظلومية العربية والإقصاء الكردي هو حجر الزاوية لاستقرار سورية. وعلى الجماعة أن تبادر لطرح مشروع (إسلامي-وطني) يستوعب الخصوصية الكردية ضمن إطار السيادة السورية، لتثبت أنها ليست مجرد "صدى لمصالح إقليمية"، بل فاعل وطني يسعى لوحدة البلاد على أسس العدل والإنصاف.

الخاتمة

تكشف دراسة جماعة الإخوان المسلمين في سورية عن نموذج مركّب لحركة سياسية تشكّلت تحت ضغط استثنائي، ومرّت بتحولات عميقة بين العمل الدعوي، والمشاركة السياسية، والصدام العنيف، ثم إعادة التشكل في المنفى.

لا يمكن اختزال جماعة الإخوان المسلمين في سورية في صورة الضحية وحدها، رغم ما تعرضت له من سياسات اجتثاث واسعة النطاق، كما لا يمكن اختزالها في المقابل بوصفها فاعلاً أيديولوجياً محلّ جدل. فهي، في آنٍ واحد، كيان مركّب تتداخل فيه أدوار الضحية والفاعل السياسي، بما يعكس تعقيد تجربتها التاريخية وتحولاتها عبر الزمن.

- ضحية واحدة من أعنف حملات القمع السياسي في المنطقة
- وفاعل سياسي واجه تحديات حقيقية في إدارة التنوع واتخاذ القرار الاستراتيجي

ومع سقوط النظام السوري عام 2024، فقدت الجماعة "عدوها المركزي" الذي شكّل محور هويتها السياسية لعقود، دون أن تتحول في المقابل إلى قوة حاكمة، ما يضعها أمام تحدٍ وجودي يتمثل في إعادة تعريف دورها ضمن نظام سياسي جديد.

إن مستقبل الجماعة لن يتحدد فقط بوزنها التنظيمي، بل بقدرتها على:

- التحول من تنظيم مغلق إلى فاعل سياسي منفتح
- بناء ثقة حقيقية مع مكونات المجتمع السوري
- تقديم خطاب يتجاوز ثنائية الهوية الأيديولوجية نحو مفهوم المواطنة الجامعة

وفي هذا السياق، فإن التجربة السورية تقدم درساً أوسع في دراسة الحركات الإسلامية: أن البقاء تحت القمع لا يكفي لصناعة الشرعية، وأن التكيف مع ما بعد الصراع يتطلب أدوات مختلفة جذرياً عن أدوات الصمود.

إن استمرارية جماعة الإخوان المسلمين في سورية ما بعد 2024 لا ترتهن بمدى ثباتها على نصوصها التأسيسية، بل بمدى شجاعتها في التخلي عن امتيازات "التنظيم المغلق" لصالح "الفضاء الوطني المفتوح". إن نجاح الجماعة في التحول إلى فاعل مدني تنموي هو الضمانة الوحيدة لعدم تحول تاريخها من سجل للمقاومة إلى أرشيف للذاكرة السياسية.

المراجع والمصادر

- الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين في سورية: ikhwansyria.com
- نصوص القانون رقم 49 لعام 1980 — موقع مجلس الشعب السوري
- وثيقة المشروع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في سورية (2004)
- ميثاق الشرف الوطني للعمل السياسي في سورية (2001)
- بيانات الجماعة الرسمية المنشورة في موقع ikhwansyria.com
- عدنان سعد الدين: الإخوان المسلمون في سورية — مذكرات وذكريات، دار مدبولي القاهرة
- حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية، دار التوزيع والنشر الإسلامية
- الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين: ikhwan.wiki
- موقع الذاكرة السورية: syrianmemory.org — كيان جماعة الإخوان المسلمين
- Carnegie Endowment for International Peace: Struggling to Adapt (2013) The Muslim Brotherhood in a New Syria -
- Carnegie Endowment: The Muslim Brotherhood Prepares for a (2013) Comeback in Syria
- المركز العربي لدراسات التطرف: الإخوان المسلمون يشنون حملة ضد حكومة أحمد الشرع (2025)
- موقع حبر (7iber.com): الإخوان المسلمون في سورية — المسألة الطائفية والاجتثاث (2018)
- الجزيرة نت: مجزرة حماة 1982، ومقالات تحليلية متعددة (2024-2026)
- موقع زمان الوصل: قانون 49 — مشرعة الإعدامات (2025)
- الجزيرة نت: الإخوان المسلمون في سورية — خطوة إلى الخلف أم الحل؟ (فبراير 2026)
- المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة — harmoon.org
- الموقع السوري للدراسات syriainside.com
- Islamic Movements in Syria
- The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement
- Carnegie Endowment for International Peace
- Human Rights Watch
- International Crisis Group